استخدام الدين في الحياة السياسية

Religion Usage in Political Life

د. أحمد خميس

مدرس بقسم العلوم السياسية–جامعة حلوان.

المستلخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل آلية استخدام الدين في توجيه الرأى العام، من حيث حساسيته فى المجتمعات العربية؛ ولما يثيره من قوة ردع أخلاقية كبري تؤثر على سلوك المواطنين من ناحية، ونتيجة استخدامه من كافة الأطراف في المجتمعات العربية سواء الحكومة (السلطة الحاكمة) أو القوى المجتمعية سواء كانت حركات اجتماعية أو أحزاب أو مؤسسات دينية (الكنيسة أو مؤسسة الأزهر) أو جماعات التيار السياسي الإسلامي كالأخوان المسلمين أو السلفيين أو غيرهم، من ناحية أخرى.

وتنقسم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة أقسام: أولها، أسباب اختيار الدين كأداة لتوجيه الرأي العام، وثانيها، استخدام الدين لتبرير الطاعة للحاكم. وثالثها، استخدام الدين لتبرير الثورة ضد الحاكم.

الكلمات المفتاحية: الدين، السياسة، إستخدام الدين في السياسة.

Abstract:

This study is an attempt to analyze the mechanism of using religion to guide public opinion. in terms of its sensitivity in Arab societies and the strong moral deterrent that affects the behavior of citizens on the one hand and the use of it by all parties in Arab societies, Social forces, whether they are social movements, parties or religious institutions (the Church or the Al-Azhar Foundation) or Islamic political currents such as the Muslim Brotherhood, the Salafi or others, another hand.

This paper is divided into three sections: first, the reasons for choosing religion as a tool to guide the public opinion, and second, the use of religion to justify obedience to the ruler. Third, the use of religion to justify the revolution against the ruler.

Keywords: Religion, Religion Usage, Political Life.

مقدمة:

ينهض الدين بدور هام فى تكوين الرأى العام فى معظم دول العالم المتقدم والنامى على حد سواء، فى كافة المجالات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والعلمية. وبذلك يمكن القول بأن الدين أحد الدعامات الرئيسية في بناء الحضارة الإنسانية، والنشاط الإنساني ككل، من حيث استمراره، وتقدمه أو تراجعه (أماني صالح، وعبد الخبير عطا، ٢٠٠٨: ٨٤– ٨٥).

وقد يستخدم الدين للاضطهاد كما حدث مع جاليليو فى عصر النهضة حين جرؤ على القول بأن الأرض كروية. وقد يستخدم الدين لنشر روح المحبة والتسامح، وقد يستخدم لنشر روح التعصب (أحمد حسن، ٢٠١٠: ١٣٤).

ومن الملاحظ أن العلاقة بين الدين والدولة تختلف من مجتمع لأخر، ومن مرحلة تاريخية إلى مرحلة أخرى؛ وفقاً لمكانة الدين فى حياة الناس، ووفق خصوصية كل مجتمع، ووفق رؤية الانظمة الحاكمة لمكانة الدين، وتأثيره من ناحية، ومن ناحية أخرى، وفق رؤية وفهم القوى الاجتماعية الأخرى (غير الدولة) لمكانة الدين، ومدى الانسجام بين رؤية الدولة، والقوى الاجتماعية الاخري، والتوافق او الاختلاف فيما بين الرؤيتين. فضلا عن مكانة الدين فى السياسة العالمية، ورؤية القوى العالمية والاقليمية لمكانة الدين وتأثيره فى المجتمعات، وعلاقتها ببعضها البعض.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل آلية استخدام الدين لتوجيه الرأى العام، من حيث حساسيته فى المجتمعات العربية؛ لما يثيره من قوة رد ع اخلاقية كبري تؤثر على سلوك المواطنين من ناحية، ونتيجة استخدامه من كافة الاطراف فى المجتمعات العربية سواء الحكومة (السلطة الحاكمة) أو القوى المجتمعية سواء كانت

حركات اجتماعية أو احزاب أو مؤسسات دينية (الكنيسة أو مؤسسة الأزهر) أو جماعات التيار السياسي الإسلامي كالإخوان المسلمين أو السلفيين أو غيرهم.

يمكن التمييز بين أربعة اتجاهات كبرى للعلاقة بين الدين والسياسة (أبواللوز، ٢٠١٠): أولها، السمو المطلق للدين على السياسة، وبالتالي خضوع السياسة الكامل للدين، وتشكل مجموعة الأفكار التي تسير في هذا الاتجاه نظريات دينية، لأنها نتاج رؤية دينية وذات حساسية تجاه المفارق وتجاه سمو الروحي على الزمني، ولأنها انطلقت غالبا من مصلحين دينيين كلوثر وكالفن، أو من رجال قانون كبودان، أو رجال الكنيسة مثل بوسيي، أو فلاسفة كدومستر. وثانيها، أن المجال السياسي مستقل عن المجال الديني. فهو يرتبط بالعلل الثانوية وغير منظم من قبل الله، وأصبح خاضعا لقوانين الطبيعة التي يضعها الإنسان بواسطة العقل، كما أصبحت فكرة القانون المنظم للمجال السياسي واضحا بدقة من نواح عدة، فهو يتميز عن القانون الإلهي من ناحية الأهداف، لأنه لا يخلق واجبات إلا ضمن المقياس الذي يظل متطابقا مع العقل والحق الطبيعي، وهو يتميز عنه من ناحية غايته، لأن لا أهداف له سوى خدمة الخير العام؛ فسن القانون يعود إلى الشعب بأكملها، فالقانون الظالم ليس قانونا، وإنما انحراف عن غاياته، كما أنه انحراف عن معرفة الحقيقة التي يمكن أن تصل إلى الإنسان بواسطة العقل. إذا كانت النظريات الدينية هدفت – رغم الاختلافات المسجلة داخلها – إلى الحفاظ على سمو الدين على السياسة، فإن بعض المفكرين الآخرين أبدوا فكرة مضادة هدفت هذه المرة إلى إخضاع الدين للسياسة، عن طريق اعتبار الدين مجرد وسيلة يستعملها الحاكم لتحقيق أهدافه السياسية، فهي إذن نظريات أذاتية معبر عنها من لدن فلاسفة ومفكرين سياسيين أعطوا أهمية مركزية للدولة لتزويدها بمختلف الوسائل لتقويتها بما فيها الدين نفسه. وثالثهما، إخضاع الدين للسياسة، على الرغم من عدم إنكار أهمية الدين كعامل استقرار اجتماعي، فضلا عن ملاحظة بعض المفكرين أنه قد يكون مصدرا للتفرقة والنزاعات، وبالتالي سببا لضعف الدولة، ورأوا ضرورة إخضاعه لهذه الأخيرة لتجاوز الأخطار الناجمة عنه، ولاستخدامه لتقوية سلطتها والحفاظ عليها. فميكيافللي ومونتسيكو، رأو أن لا يعني ارتباط الدين بالسياسة، وجوب تطبيق الأمير لواجباته الدينية والأخلاقية، وإنما للوصول إلى السلطة والحفاظ عليها. ورابعهما، الفصل التام بين الدين والسياسة وبالتالي استقلالية الكنيسة عن الدولة، فالمجال العام، كحقل للتنافس المستمر والحر بين المصالح المنظمة للوصول إلى تفاهمات عملية واجتماعية، أي بالمفاوضات الذاتية وحسب موازين القوى، والمجال الخاص

المستقل عن العام، توضع فيه كل الشؤون البعيدة عن السياسة وعن تنظيم الشأن العام، كالدين ومختلف القيم الأخلاقية والفلسفية وغيرها من المبادئ الشخصية والعائلية للأفراد. ومن أبرز ممثلو هذه النظرية: جون لوك وبنجمان كونستانت، ولامينيس، ثم توكفيل.

وقد نصح الأمين العام لواحدة من أكبر المنظمات السياسية الدينية في العالم، إن لم تكن أكبرها، أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام الأسبق لمنظمة التعاون الإسلامي، بعدم إدخال الدين في السياسة، إذ ذكر معلقا على اتساع النزاعات بين الشيعة والسنة "الاختلاف المذهبي واقع وحقيقة تاريخية في العالم الإسلامي منذ بدايته إلى يومنا هذا، وهذا واقع تعايشنا معه على مدى عدة قرون، ولم يكن طوال هذا التاريخ هذا الصراع المذهبي الذي يدعو إليه البعض". وحث أوغلو على التعايش وعدم إقحام السياسة في المذاهب (الراشد، ٢٠١١).

ومن ثم، تسعى هذه الدراسة إلى معالجة كيفية استخدام الدين الإسلامي في الحياة السياسية، خاصة في العالم العربي، من قبل كافة القوى المجتمعية الرسمية منها، وغير الرسمية. وتثير هذه المشكلة البحثية، عدة تساؤلات، أبرزها: ما أسباب اختيار الدين كأداة لتوجيه الرأي العام؟، وكيف يستخدم الدين في الحض على طاعة الحاكم؟ وكيف يستخدم الدين في تبرير الثورة ضد الحاكم؟

ومن خلال مراجعة الأدبيات السابقة، مثل: دراسة "دور الدين في السياسة الخارجية مع التطبيق على السعودية وتركيا" (أبو العلا، ٢٠٠٧)، ودراسة "إشكالية الاستبداد والفساد في الفكر والتاريخ السياسي الإسلامي" (أبو سليمان، ٢٠١١). ودراسة **"Civil Democratic Islam: .Partners, Resources, and Strategies"** **(Benard, 2001)** يتضح عدم التركيز على كيفية استخدام الدين في الحياة السياسية، سواء فيما يتعلق بتبرير الطاعة للحاكم أو الدفع للثورة ضده.

ومن ثم، ترجع أهمية هذه الدراسة إلى توضيح كيف يستخدم الدين الإسلامي على أساس كونه الدين الرسمي للدول العربية على وجه الخصوص، في الحض على طاعة الحاكم من ناحية، ومن ناحية أخرى، في الدفع للثورة ضد الحاكم.

وتقوم الدراسة على أساس اختبار صحة الفرضية التالية: **كلما تمت السيطرة على القوى الدينية سواء رسمية أو غير رسمية، كلما تمكنت من تعزيز الطاعة للحكام، والعكس بالعكس. إذ كلمت انخفضت السيطرة على القوى الدينية كلما دفعت للثورة على الحكام.**

وتستخدم الدراسة **منهج النظم**، إذ تعتبر أن اعتناق أغلب مواطني العالم العربي الدين الإسلامي كمدخل، واستخدامه من قبل كافة القوى الرسمية وغير الرسمية كمخرج.

وتتعد مستويات تحليل علاقة الدين بالسياسة على المستوى العام، ويمكن الحديث عن ثلاث مستويات اساسية: **أولها:** الدين ككتاب منزل من السماء (خاصة الاديان السماوية الثلاث) بما يحتويه من مبادىء حاكمة للدين والدنيا. **وثانيها**، الفكر السياسي للدين، ويتضمن الرؤي والاجتهادات والأفكار التى طرحت فيما يخص علاقة الدين بالسياسة. **وثالثها**، الدين كما عبرت عنه أنظمة الحكم، والقوى الاجتماعية والتيارات السياسية. وتركز الورقة البحثية التى بين أيدينا على هذا المستوى الثالث، من حيث مدى استخدام كل طرف سواء الدولة أو القوى الاجتماعية الأخري للدين كداعم لشرعية النظام القائم، أو كمبرر للثورة ضده.

وتنقسم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة اقسام:

أولاً: اسباب اختيار الدين كأداة لتوجيه الرأى العام.

ثانياً: استخدام الدين لتبرير الطاعة للحاكم.

ثالثاً: استخدام الدين لتبرير الثورة ضد الحاكم.

أولاً: اسباب اختيار الدين كأداة لتوجيه الرأى العام:

يشير مفهوم الدين إلى العديد من الدلالات اللغوية، لعل أهمها:

أ- الانقياد والتعبد، بأن يكون الانسان عبدا مطيعا بالأمر والإكراه، خاضع لأوامره.

ب- الإعتقاد بأن الله هو من يحاسب عباده، ويعاقبهم، ويجازيهم (أبو الأعلى المودودي، ١٩٩٣: ١١٦-١٣٠) و (أبو الحسين أحمد زكريا، ، د.ت: ٣١٩- ٣٢٠).

ويمكن القول بصعوبة وجود اجماع على تعريف للدين، ولعل صعوبة ذلك ترجع للعديد من الأسباب، أهمها:

أ- استخدام مفهوم الدين بالعديد من المعانى، وللدلالة على ظواهر مختلفة، يصعب تمييزها.

ب- مرور مفهوم الدين بالعديد من مراحل التطور عبر تاريخه؛ مما ترتب عليه تطور معانيه عبر مراحله المختلفة، ووفقاً لكل مرحلة.

ت- عدم اقتصار مفهوم الدين على نطاق جغرافى واحد؛ مما عرضه لتعدد الثقافات والبيئات والأفراد المعتنقين له.

ث- تعرض مفهوم الدين للتوظيف السياسي (تسييس الدين) سواء من قبل الأنظمة الحاكمة أو من قبل القوى المجتمعية (هويدا أبو العلا، ٢٠٠٧: ١٧- ١٨).

ويمكن القول بأن اختيار استخدام الدين لتوجيه الرأى العام يرجع للعديد من الأسباب، لعل اهمها:

١- المكانة الاجتماعية للدين:

لايزال الدين لاعباً رئيسياً في تشكيل السلوك السياسي، فنموذج الدولة القومية لم ينجح في تخليص النشاط السياسي من الدوافع والمطالب والمؤثرات الدينية (عبد العزيز صقر، ١٩٨٩: ٥- ١٢). فعلى سبيل المثال يري البعض أن الدين الإسلامي يقدم نسقا عقيديًا متكاملا، وأيديولوجية لبناء الدولة، والتعامل مع العالم الخارجي (محمد سليم، ١٩٩٨: ٢١٨). مما يظهر مدى تأثير الدين على السلوك السياسي بوجه عام، وتوجيه الرأى العام بشكل خاص.

وقد تنبأ العديد من المحللين والباحثين بعودة الاديان مرة اخرى، خاصة فى القرن الحادى والعشرين، الذى وصفوه بأنه "قرن ديني بامتياز"؛ نتيجة تلازم الدين بالوجود الانسانى، وما يصاحب ذلك من تطور ثقافى وحضاري،..... بمعنى أخر، أضحى للدين تأثير قوى ومحرك للشعوب، خاصة فى مناطق الصراعات كمنطقة الشرق الأوسط، والبلقان، وآسيا الوسطى (محمد سعدى، ٢٠٠٦: ٩١- ٩٢).

٢- عودة الدين بقوة للسياسة العالمية:

يري الكثير من المحللين أن هذه العودة ترتد إلى العديد من العوامل لعل اهمها:

أ-طغيان النزعة الفردية، حيث يري نموذج الحداثة الغربي أن الدين نظام من المعتقدات الشخصية مرتبط بالفرد ولا يتخطاه إلى الجماعة أو المجال العام. فى حين أن العديد من المجتمعات غير الغربية يلعب الدين فيها دورا على اساس اعتباره نمطا للحياة، ينظم المجالين الفردى والجماعى، والخاص والعام. وبالتالى لما للدين كمنظم للمجتمع ككل من ناحية، ولحياة الافراد من ناحية ثانية، وكمستودع للقيم والاخلاق من ناحية ثالثة.

ب–فشل سياسات التحديث والتنمية التى اتبعتها العديد من دول الجنوب، وما ترتب على ذلك من انتشار للفساد بكافة صوره، وتقطيع لأواصر العلاقات الاجتماعية؛ مما ساهم فى طرح الدين كوعاء ينظم المجالات الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. بمعنى أخرى النظر إلى الدين على أنه يلبي الحاجات الروحية، من ناحية، والحاجات المادية في المجالات الاجتماعية، والسياسية، والثقافية من ناحية أخرى، ويري البعض أن الدين ليس بأفيون الشعوب كما ذكر كارل ماركس، بل فيتامين الضعفاء، والمهمشين في العالم (محمد سعدى، ص ٩٣– ٩٦).

ويحتل الدين فى المنطقة العربية مكانة خاصة، فهى مهد الأديان السماوية الثلاث فى العالم: اليهودية، والمسيحية، والاسلامية. لذا يعد تاريخ الشرق الاوسط تاريخ التوحيد، والايمان بوجود إله واحد فى هذا الكون. ومن المنطقة خرجت المسيحية، ومن بعدها انتشر الإسلام، ووصل لكافة أرجاء العالم (ديبورا ج. جيرنر، ٢٠٠٣: ٤٩٥– ٤٩٧).

ويعد الدين الإسلامي أسلوب حياة متكامل، يوفر الأسس للحياة العامة، والخاصة للفرد وللجماعة، وللدولة وللمجتمع على حد سواء. والغرض الرئيس من القوانين الاسلامية (الشريعة الاسلامية) تحقيق العدل والسلام، ومنع الشر، ونشر الخير. وتعمل السياسة فى الاسلام على توجيه الحكومات وحثها على توفير الحكم الاخلاقى على اساس من الشورى مع مواطنيها (ديبورا ج. جيرنر، ٢٠٠٣: ٥٠٤– ٥٠٥).

ولا زال للدين دور محوري فى سياسة الشرق الأوسط، سواء من حيث ما يواجه الاقليات غير المسلمة فى هذه المجتمعات من عقبات، أو عقب بروز التيار السياسي الإسلامي على المسرح السياسي فى الدول العربية، وهو ما أطلق عليه الانبعاث العالمي للدين؛ وقد وفر الانبعاث الدينى للاسلام فى الشرق الأوسط تربة خصبة لدراسة تأثير الدين على المجال السياسي فى هذه المنطقة. بل وصار الدين موضوعا رئيسيا فى دراسة السياسة الدولية ككل.

ويشتد الاختلاف فى اسرائيل بين اليهود المتشددين واليهود العلمانيين حول اسبقية تعاليم الديانة اليهودية (كما يراها الحاخامات) أم المبادىء الديمقراطية. وقد انعكس هذا الاختلاف على الشعب الاسرائيلي حيث ترى الاغلبية تقديم الديمقراطية على الشريعة اليهودية (يعقوب ملكين، ٢٠٠٣: ١٣– ١٨، ١١٥– ١١٨). وقد سعى البعض لرأب الصدع بين هذين الاتجاهين، عبر الحديث عن أن اليهودية بوصفها ثقافة، تضم كل التيارات

الدينية والتيارات المتحررة من الديانة أيضا، ومن أن اليهودية كثقافة تتغير وتتنوع في خصائصها وسماتها (يعقوب ملكين، ٢٠٠٣: ٣١- ٣٣).

وفي ماليزيا نجد أن الدين الإسلامي يمثل عنصرا رئيسيا في شخصية المالاوي وهويتهم، والعمود الفقري للتماسك الديني الثقافي للمالاوي، بمعنى أخر نجد أن الدين الإسلامي بالنسبة لهم أسلوب حياة؛ نتيجة ارتباط منظومة القيم الاجتماعية بالدين الإسلامي (كمال المنوفي، جابر عوض، هدى متكيس، ٢٠٠٦: ١٨٦-١٨٧).

وترجع الأهمية التبادلية للدين والسياسة إلى العديد من المهام التى يقوم بها كل منهما خدمة للاخر، (خاصة فى منطقة الشرق الأوسط)، بحكم أن هذه الأخيرة مهد الأديان الثلاثة كما سبق ذكره، وأن الدين مصدر للهوية، لما يوفره من رموزا لمصداقية ومغزى ومعنى الوجود السياسي والاجتماعي وبحكم أن الدين مصدر اساسي ولا غنى عنه للمجتمع المدنى من ناحية، ويضفي الشرعية على الأنظمة الحاكمة أو قد يوفر الطاقة الحيوية الثورية لتحدى شرعية تلك الأنظمة (ديبورا ج. جيرنر، ٢٠٠٣: ٥٢٠- ٥٢٤).

٣-استخدم الدين من كافة الأطراف سواء الدولة أو القوى الاجتماعية الأخرى:

حرصت الأنظمة الحاكمة على احتواء المؤسسات الدينية؛ ادراكا منها لأهمية الدين وتأثيره على المواطنين، ففي مصر على سبيل المثال، يتم تعيين شيخ الأزهر، ومفتي الديار المصرية، إلى جانب تعيين أئمة المساجد والزوايا، من قبل السلطة الرسمية. كما أن جماعة الأخوان المسلمين اتخذت من "الإسلام هو الحل" شعارها الأساسي.

وقد أجمعت الدول العربية رغم اختلافها من حيث الطبيعة (جمهورية أم ملكية)، والتوجهات السياسية، والتحالفات الاقليمية والدولية، اجمعت على توظيف الدين الإسلامي كمصدر للشرعية، عبر العديد من الاساليب، لعل اهمها:

أ-تأسيس المؤسسات الدينية واضفاء طابع الرسمية عليها من اجل اضفاء نوع من الغطاء الدينى للقرارات السياسية، من ذلك تأسيس وزارة الأوقاف، وتعيين الأئمة، ومسئولة عن المساجد، وانشاء دار الافتاء، وعلى أن يعين المفتى من قبل السلطة الحاكمة. فضلا عن تأسيس لجنة دينية فى المؤسسة التشريعية.

ب–الاهتمام من قبل الحكام بالدين من الناحية الرمزية والسلوكية، فيحرص بعضهم على الحضور والقاء خطب في المناسبات الدينية، كالاحتفال بليلة القدر، وتكريم حفظة القرآن الكريم،،،، (حسنين توفيق،٢٠٠١: ٧٧–٨٥).

ج–حرص بعض الحكام فى أغلب هذه الدول، على بدء خطبهم بـ " بسم الله الرحمن الرحيم"؛ كايحاء منهم باهتمامهم بالدين.

د ـ محاولة بعض القادة ربط أنفسهم بنسل النبي صلى الله عليه وسلم كما فى حالتى الأردن والمغرب.

ولا تقتصر عملية توظيف الدين على الانظمة الحاكمة فقط، بل تمتد إلى كافة القوى الاجتماعية الاخرى. الإ أن هذه القوى قد تستخدمه لدعم شرعية الدولة، أو ضد شرعية الدولة. ففى دولة كاسرائيل استخدمت القوى والجماعات الدينية (اليهودية) الدين لدعم القدرات العسكرية للجيش، وعبر اعطاء محاضرات عن الدين للجنود، وفى بعض الاحيان دعوة الجنود لرفض أوامر قادتهم. مع العلم بأن حوالي ٨٠٪ من أفراد الجيش الاسرائيلي يأتون من العلمانيين (كل شاب وشابة غير متزوج)، مقابل ٢٠٪ من المتدينين (محمد أبو غدير، ٢٠٠٠: ٥٣، ٦٥، ١٠٣). وكذلك يري بعض القوميين اليهود أن الكنيست (البرلمان) يعتمد على الشرائع غير اليهودية أكثر من اعتماده على الشرائع اليهودية، التي يجب أن يكون لها السمو والهيمنة (مارك جانسماير، ١٩٩٥: ١٧٤–١٧٥).

وفى باكستان نجد اضفاء الصبغة الاسلامية على المؤسسات التى بدات تتأسس فى هناك منذ ١٩٧٧. بل إن الاسلام شكل اساس وجود الدولة الباكستانية التي تأسست في ١٥ أغسطس ١٩٤٧ والتي تميزت من البداية بالأغلبية المسلمة الكاسحة (مارك جابوريو، ١٩٩١: ١٥٦).

وقد تستخدم القوى الاجتماعية الأخرى (غير الدولة) الدين لكسب الشرعية، وللتاكيد على أن قراراتها ومواقفها منسجمة مع الدين. ففى مصر استخدمت الجماعة الاسلامية العنف ضد الدولة، بما ينسجم مع رؤيتها وفهمها للشريعة الاسلامية. وفى المقابل قبلت جماعة الاخوان المسلمين فى مصر، وجبهة العمل الإسلامي في الأردن، والتجمع اليمنى للإصلاح العمل والمشاركة في النظم السياسية القائمة. فعلى سبيل المثال أقدمت جماعة الإخوان المسلمين على خوض الانتخابات البرلمانية، وحصلت على عدد من المقاعد البرلمانية؛ على الرغم من رفض النظام الحاكم (سابقاً) إضفاء أي مشروعية عليها (حسنين توفيق، ٢٠٠١: ٩١– ٩٦).

وهناك من القوى السلفية، من يرفض فكرة الانتخابات باعتبارها مساومة على الاسلام، فى مقابل من يجيزها بحسبانها وسيلة تستخدم لدعوة الناس إلى الهداية (هشام جعفر، ٢٠٠٤: ٦٩– ٧٣).

وبالنسبة للأخوة المسيحيين، فقد تحدث قداسة البابا شنودة الراحل خلال إحدى عظاته الأسبوعية وقال للحاضرين "أن إدلاء الصوت في الانتخابات واجب وطني، المقصر فيه مقصر في حق الوطن، وواجب روحي، وحث الأقباط على المشاركة حتى يشعر الناس بوجودهم الوطنى، ودعاهم إلى التواجد بفعالية، لكى يكون لهم تأثير في حياة البلد، وهذا يجعل الناس يحترمونكم، ولو لم تنتخبوا تصبحون مثل جثة مهملة، لا يشعر أحد بوجودها، بل البعض يقول بركة لم تأت منا وأتت منكم، وآخرون قالوا اخبط رأسك في الحيط وشوف النتيجة، وفريق ثالث سيقول أن الانتخابات ستتم بكم أو بدونكم **(جون عبد الملاك، ٢٠١١)**.

وأوصى البابا شنودة الثالث الأقباط بمواجهة أي صعوبات يجدونها في اللجان باللجوء للقضاء قائلاً: استعدوا كلكم للطريقة التي تبدون بها أصواتكم، وإذا ذهبتم للإدلاء بصوتكم وواجهتم مشكلات من المسئول بهذا المكان قولوا له "هنرفع عليك قضية". و"خليكم رجالة", وليس عيبًا عليكم أن تطالبوا بحقوقكم لئلا واحد يقول من باب الزهد والنسك والاستسلام أنه عيب، بل إني أتذكر بولس الرسول في مرة من المرات كانوا سيجلدونه، فنظر للأمير الذي يريد جلده وقال هل "يجوز لكم جلد رجلا رومانيا غير مقضيا عليه" لأنه حينها كان الرومانى يجلد بحكم قضائى، فالأمير قال له أنا رومانى لأنى اشتريت الجنسية الرومانية وأنت, فقال له بولس الرسول أنا ولدت بها، وفي مرة أخرى أراد آخر تسليم بولس الرسول لليهود ليفتكوا به فنظر له الرسول وقال: "أمام كرسي ولاية قيصر أنا واقف وإلى قيصر أرفع شكواى" فأجابه الوالى إلى قيصر أنت تذهب, وبولس الرسول يعلمنا مواجهة المشكلات والدفاع عن حقوقنا، المهم الواحد يدافع عن حقه بدون خطأ, وليس هناك خطأ في المطالبة بحق، ولكن هناك خطأ عندما نخطئ لأحد، والكتاب يقول اغضبوا ولا تخطئوا. وأوصى البابا الآباء الأساقفة والكهنة بتنظيم تلك العملية، ومساعدة الناس على الإدلاء بأصواتهم، وألا يقولون إن واجبهم فقط الصلاة ولكن واجبكم أيضًا وطني (جون عبد الملاك، ٢٠١١).

وقد تحدث البعض عن أن البابا شنودة الثالث قد أصدر تعليمات للأقباط بأن يصوتوا لصالح المرشحين الأقباط فى الانتخابات البرلمانية ٢٠١١/ ٢٠١٢ والتى انطلقت المرحلة الأولى منها فى ٢٨ نوفمبر ٢٠١١. وفى حال لم يكن هناك مرشحون أقباط، طلب البابا التصويت لمرشحى أحزاب "المصريين الأحرار" و"التجمع "

و"الإصلاح والتنمية" و"المصرى القومى" وإن لم يكن هناك مرشحون من هذه الأحزاب فيصوتوا لليبراليين وطالب بالتصويت لـ "الكتلة المصرية" التى تضم أحزاب المصريين الأحرار والتجمع والمصرى الديمقراطى التى يترأسها رجل الأعمال نجيب ساويرس– آنذاك–، والراحل رفعت السعيد رئيس حزب التجمع سابقًا والدكتور محمد أبو الغار، وكتلة رامي لكح ومحمد أنور عصمت السادات التى تحمل اسم كتلة الإصلاح والتنمية. وفي المقابل، حذر من التصويت لـ "الإخوان المسلمين" والتيارات الإسلامية وحزب "الوفد"، لأنه تحالف في البداية مع "الإخوان"، وحث الأقباط على أن يكونوا كتلة تصويتية مؤثرة في الانتخابات (حسين البربر،٢٠١١).

وفى جنوب وجنوب شرق آسيا استخدمت القوى الدينية السياسة لحل المشاكل الدينية، عبر اضفاء النزعة الاسلامية على السياسات (مارك جانسماير، ١٩٩٥: ٧٧– ٧٩).

٤– استخدام الدين للحض على التسامح أو على التعصب:

تحض جميع الأديان السماوية (اليهودية – المسيحية– الاسلامية) على التسامح، وعدم التعصب، أما يؤدى إلى التعصب هو الفهم والتفسير الخاطىء للدين من قبل البعض. بمعنى اخر يعد مفهوم التسامح فى الاديان مفهوماً وجودياً اعترف به القرآن الكريم، وحض على المسامحة نتيجة اعترافه باختلاف البشر **{يا أيها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا}** والتعارف معرفة ومعروف وعرفان. وأشار الله عز وجل إلى ان الاختلاف سنة كونية، ولو أراد ان يوحدهم لفعل ما يريد **{ولو شاء ربّك لجعل الناس أُمةً واحدةً ولا يزالون مختلفين}** (سورة الحجرات. الآية ١٣). وقد حض الاسلام على حسن معاملة المختلفين في الدين وبرهم **{لا ينهاكم اللهُ عن الذين لم يُقاتلُوكم في الدين ولم يُخرجوكم من دياركم أن تبرُّهم وتُقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين}** (سورة هود. الآية ١١٨). وأمر الله عز وجل بعدم سب المختلفين في الدين **{ولا تسبّوا الذين يدعون من دون الله فيسبّوا الله عَدْواً بغير علم}** (سورة الأنعام. الآية: ١٠٨).

بمعنى اخر تحض كافة الاديان (السماوية) على التسامح وعدم التعصب، ويرجع ذلك إلى وحدة تلك الأديان الثلاثة، ونزولها من مصدر واحد فقط (يوسف ذياب عواد، ٢٠٠٧: ٨٦– ٨٧).

بيد أن البعض يفهم الدين على أنه يحض على التعصب وعدم التسامح، على نحو ما يدعى المهاجمون للإسلام والمعادون له، ففي أوربا يمارس اليمين المتطرف حملة ضد الممارسات الإسلامية، فعلى سبيل المثال، نظم حزب "رابطة الشمال" اليميني في إيطاليا مسيرة ضمت خنازير في المواقع التي سيتمّ فيها بناء مساجد.

وفي فرنسا، نظّمت حركة معادية للمسلمين تدّعي بأنها علمانية حفلات تم فيها تقديم أنواع من السجق الفرنسي والنبيذ في الهواء الطلق، في تحدّ واضح للتعاليم الإسلامية التي تحرم أكل لحم الخنزير وشرب الكحول (فيرجيني غيرودون، ٢٠١١).

ويذكر إدوارد سعيد أن هنتنجتون صاحب نظرية "صراع الحضارات" سعى لفتح معركة بين الغرب والاسلام، وكأن الاسلام يزحف على أوربا والغرب (إدوارد سعيد، ١٩٩٥). بمعنى أخر، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى لجات الدول الغربية إلى خلق عدو (خارجى)، وجدوه فى الشرق، وفى الدين الإسلامي على وجه التحديد. وقد ساعد على ذلك تصوير الاسلام فى وسائل الاعلام الغربية على أنه مفرخ للارهاب، والانغلاق، والبربرية، وبالتالى مهدد لمنجزات الحضارة الغربية.

ومن ثم يمكن القول بأن الغرب قد وضع الاسلام فى موقع المهدد الحقيقي لحضارتهم، أمنيا وقيميا. وهو ما عبر عنه مستشار الادارة الامريكية للشئون الاستراتيجية والعسكرية سابقا إدوارد لو تواك بأن الحد الفاصل بين الحضارتين هو البحر المتوسط، الذي يفصل بين الساحل المسيحي الذي يجيز الاختلافات في وجهات النظر، والساحل الإسلامي الذي يبرر فيه الهجوم على الحضارة الغربية (محمد سعدى، ٢٠٠٦: ٩٧– ٩٩).

وهو ما تشابه مع العديد من الدعوات لمحاربة ومواجهة الاسلام. فنجد أن Newt Gingrich دعا الولايات المتحدة إلى صياغة استراتيجية لمحاربة الاسلام الديكتاتوري، والمستبد. وهو ما يتسق مع المفهوم الأمريكي للإسلام الذي تم فيه الربط بين الاسلام وبين البدائية، والوحشية، والشمولية، والبربرية (فواز جرجس، ١٩٩٧: ١٣– ٢٤).

وهناك من رأى أن الاسلام ستتيح له امكانياته من منظور عدد سكانه المتزايد، وقوته المالية الكبيرة أن يشكل تحديا كبيرا امام الغرب، وذكر أن السبيل لمواجهة هذا التحدى هو تحالف موسكو مع الغرب، ويبنى اصحاب هذا الاتجاه، رأيهم على أن المسلمين يرون العالم معسكرين لا يقبلان التصالح " دار الاسلام"، و " دار الحرب". لذا وجب التحالف لاحتواء هذا التحدي الإسلامي (ريتشارد نيكسون، ١٩٩٢: ١٨٧).

ويذهب المؤرخ الفرنسى "جوستاف لوبون" إلى "أن مصر ظلت مثالاً للتسامح الدينى، سواء من داخلها أو ممن غزاها، فهذا يعترف بديانة ذلك، وذلك يعبد آلهة الآخر، إلى أن جاءها المسيحيون ثم المسلمون فعرفت التعصب للحقيقة المطلقة. وعلى الرغم من أن في الأديان التوحيدية (اليهودية والمسيحية والاسلام) مادة خصبة

لتقوية التسامح، إلا أن الممارسة التاريخية لم تكن، كما يعتقد كثير من الباحثين، متسامحة على الدوام (ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان، ٢٠١٠).

ثانياً: استخدام الدين لتبرير الطاعة للحاكم:

حدد الدكتور يوسف القرضاوى (الحاكم) أو ولي الأمر الذي لا يجوز الخروج عليه، بأنه هو من اختاره الناس بحرية وبرضا على أساس من التزام الإسلام، يؤمن بالله ورسوله ويحكم كتاب الله وشرع الله عز وجل، فإذا خرج الناس على هذا الأمير أو هذا السلطان أو الرئيس، يكون هذا بغياً منهم (عثمان عثمان، ٢٠١١). وبالتالى كقاعدة عامة فإن الحاكم الذي يتم اختياره برضا المواطنين لا يجوز الخروج عليه، ومن ثم وجبت طاعته.

لا عجب والأمر كذلك، أن يستخدم الدين من قبل الحكام لتفسير الطاعة لهم؛ وبالتالى توليد شرعية لأنظمتهم الحاكمة، وتتنوع وتتعدد أشكال وصور هذا الاستخدام وذلك على النحو التالى:

١- استخدام الشريعة كأساس للحكم:

فنجد أن المملكة العربية السعودية قامت على أساس تحالف تصور معين للدين، مع حركة سياسية قادها الأمير محمد بن سعود. وقد ساعد على ذلك وجود قبر الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، والحرم المكى، وجبل عرفات، وغير ذلك من اماكن مقدسة أخرى في المملكة (محمد ضريف، ١٩٩٢: ١٧١-١٧٢).

٢- الجمع بين الدينى والسياسي:

يعتبر الإسلام في المغرب مصدر الشرعية لأي حاكم، ومصدر تدعيم سلطته، فضلا عن كون الاسلام ثقافة تهتم بالشخصية والسلطة، بمعنى آخر إن التكييف الاجتماعي الذي يضم كل فرد إلى المجتمع، يقوم على قبول قانون الجماعة وثقافتها، بحيث بات الاعتراف بالفرد بوصفه أحد مكونات الجماعة، التي تتحقق شخصيته عبرها (جيلبرت جران جيوم، ٢٠٠٧: ٣٣- ٤٠). بمعنى أخر وجد حكام المغرب الدين الإسلامي مرجعا للهوية المغربية، وأساساً لشرعية السلطة الحاكمة، فدمجو بين الخطاب الدينى والسياسي الرسمى، وجمع الحاكم بين السلطة الدينية والسلطة السياسية (محمد ضريف، **١٩٩٢**: ١٧٤- ١٧٥)، فهناك يطلق على الحاكم "أمير المؤمنين"، وينسب الملك فى المغرب نفسه إلى الاسرة العلوية، وآل بيت النبي محمد صلى الله عليه وسلم؛ فضلا عن مبايعة علماء الدين للملك؛ مما يضفي على السلطة السياسية شرعية دينية (عبد اللطيف

الهرماسي، ١٩٩٩: ٣١٠– ٣١١). صفوة القول إن النظام المغربي يكتسب شرعيته من الدين الإسلامي، فيحرص على كسب ود علماء الدين، والعمل على تجسير المسافات بينه وبينهم؛ حتى يتسنى له الحفاظ على شرعيته.

٣– توظيف الدين فى المجال العام:

تعمل العديد من الأنظمة الحاكمة خاصة فى الدول العربية على توظيف الدين فى المجال العام، عبر إطلاق مبررات دينية لسياساتها؛ حتى يتسنى لها كسب الشرعية، والحفاظ عليها.

لقد شهدت مصر طوال فترة الرئيس الأسبق مبارك استخدام الفتاوى السياسية لكسب تأييد وشرعية للنظام الحاكم، ولعل أهم تلك الفتاوى تلك التي أطلقها الإمام الأكبر الراحل الدكتور محمد سيد طنطاوي ضد الصحفيين المنتقدين للرئيس الأسبق حسني مبارك، وأجاز فيها جلدهم. ثم فتوى أطلقها شيخ سلفي– الشيخ محمود عامر القيادي في التيار السلفي – رئيس جمعية أنصار السنة المحمدية– تجيز توريث الحكم لجمال مبارك نجل الرئيس الأسبق، وأطلق الشيخ نفسه فتوى أهدر فيها دم الدكتور محمد البرادعي، في أعقاب دعوته إلى العصيان المدني في أنحاء البلاد. ولم تغب الكنيسة عن تلك النوعية من الفتاوى، حيث بارك البابا شنودة ترشح الرئيس لولاية رئاسية خامسة، وأجاز أو بارك توريث جمال مبارك للحكم (صبري حسنين، ٢٠١١).

وقد يكون من المجافى للحقيقة القول بأن نظام مبارك الأسبق، النظام الوحيد الذي حكم مصر ووظف الفتاوى لأغراض سياسية، فقد استخدم الرئيس الأسبق "عبد الناصر" الدين الإسلامي لتبرير تبنيه الاشتراكية كأيديولوجية للدولة خلال فترة حكمه. كذلك وظف الرئيس الأسبق "السادات" الدين الإسلامي لتبرير مبادرته للسلام بين مصر واسرائيل (حسنين توفيق، ٢٠٠١: ٨٢).

ولم يقتصر توظيف الدين الإسلامي لتبرير السياسات التي تتبعها الأنظمة الحاكمة على مصر فقط، فنجد أن الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين قد رفع راية الاسلام فى مواجهة التحالف الدولى الذي قادته الولايات المتحدة ضد العراق؛ من أجل تحرير الكويت، وذلك عبر خطاباته التى ذكر فيها ان الغرب الصليبي يواجه العرب والمسلمين للسيطرة عليهم وعلى مقدراتهم (فريد هاليداي، ١٩٩٧: ٨٥٠).

وعندما ثار المواطنون فى مصر ضد حكم الرئيس الأسبق مبارك، تم توظيف الدين ايضا فى محاولة اثناء المواطنين عن مطالبته بالرحيل. آية ذلك صدور العديد من الفتاوى التى تحرم الخروج على الحاكم، ومن هذه

الفتاوى فتوى دعاة السلفية قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. أبرزها فتوى عدم جواز المظاهرات والخروج على الحاكم (صبري حسنين، ٢٠١١).

وفى المملكة العربية السعودية صدرت فتوى بتحريم المظاهرات، ووصفها بأنها مصدر لتفكيك الأمة، والقضاء على دينها وقيمها وأخلاقها وتفريق كلمتها وتشتيت شملها وتقسيم البلاد والسيطرة على خيراتها (نبأ نيوز، ٢٠٠٩).

ثالثاً: استخدام الدين لتبرير الثورة ضد الحاكم:

لعب الدين دورا كبيرا فى حض المواطنين على الثورة ضد حكامهم، المستبدين الطغاة. خاصة عندما تستخدم الأنظمة القائمة القوة المفرطة ضد مواطنيها، ففى هذه الحالة تبلغ حالة الاحتقان منتهاها، ويوظف الدين ضد تلك الانظمة، ذلك أن الدين الإسلامي حرم قتل النفس، بينما تمارس الانظمة الحاكمة قتل مواطنيها عمدا.

فقد ذكر شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب أن مواجهة أى احتجاج وطنى سلمى بالقوة والعنف المسلح وإراقة دماء المواطنين المسالمين، بمثابة نقض لميثاق الحكم بين الأمة وحكامها، ويسقط شرعية السلطة ويهدر حقها فى الاستمرار بالتراضى، فإذا تمادت السلطة فى «طغيانها» واستهانت بإراقة دماء المواطنين الأبرياء، حفاظاً على بقائها غير المشروع – على الرغم من إرادة الشعوب – أصبحت السلطة مدانة بجرائم تلوث صفحاتها، وأصبح من حق الشعوب المقهورة أن تعمل على عزل الحكام المتسلطين ومحاسبتهم. وأكد على أن انتهاك حرمة الدم المعصوم يعد الخط الفاصل بين شرعية الحكم وسقوطه فى الإثم والعدوان، داعياً الجيوش المنظمة فى جميع الدول العربية، فى هذه الأحوال، إلى الالتزام بواجباتها الدستورية فى حماية الأوطان من الخارج، حتى لا تتحول إلى أدوات قمع وإرهاب للمواطنين وسفك دمائهم (أحمد البحيري، ٢٠١١).

وقد ذكر الدكتور يوسف القرضاوى أن الحاكم الذي يأتي على غير إرادة الناس، والناس لا تحبه ولا تريده، يجوز الخروج عليه والثورة ضده. ويضرب أمثلة على ذلك بمعظم من أصبحوا أمراء في البلاد العربية، ويصفهم بأنهم رؤساء جمهوريات وهم ملوك وليسوا ملوكاً في الحقيقة، ولكن أصبحوا ملوكاً لأنهم أصبحوا مستمرين ثم لا يكفي هذا الاستمرار انهم يريدون أن يظل هذا في أولادهم من بعدهم، كلهم، هذه الجمهوريات الخمس كلها كانت تعمل على توريث هذا الحكم لأبنائهم وأصحابهم، فهؤلاء لم يلتزموا بالإسلام، هل بشار الأسد ملتزم

بالإسلام، ملتزم بحزب البعث، الحزب الوحيد الذي يحكم الأمة لا التزام بالقرآن ولا بسنة، وأكد على عدم وجود كلمة قرآن أو سنة أو شريعة في الدستور السوري، وبالتالي فليسوا ممن تجب طاعتهم باستمرار كما هو شأن الحاكم الشرعي الحقيقي الملتزم بما أمر الله والمنتهي عن ما نهى الله والمحل ما أحل الله والمحرم ما حرم الله (عثمان عثمان، ٢٠١١). وبالتالى وجب الخروج عليهم، وعدم طاعتهم، ووجب عليهم الانصياع لمطالب شعوبهم وتنفيذها.

وذكر الدكتور رضوان السيد أن النبي صلى الله عليه وسلم، في حجة الوداع حدد محرمات قطعية إذا ارتكبها الحاكم أو المحكوم، صار مهدور الدم، قال عليه الصلاة والسلام، ((إن دماءكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا، في شهركم هذا، إلى يوم القيامة، وأن أموالكم عليكم حرام كحرمة شهركم هذا في بلدكم هذا، إلى يوم القيامة، وأن أعراضكم عليكم حرام، في شهركم هذا، في بلدكم هذا أو ما يقارب ذلك إلى يوم القيامة))، وهذه المحرمات الثلاث على الحاكم والمحكوم، وهذا الخروج السلمي على الحاكم الظالم جائز شرعاً، علمائنا كانوا يترددون وكان هناك نقاش كبير بينهم على مدى ٣ قرون، هل يجوز بدء الحكام الظلمة بالقتال إن لم يحملوا سلاحا لقد أجاز الأحناف بدئهم بالقتال، بينما كان الأئمة الآخرون لا يجيزون، نحن عندنا الآن قطعيات من النبي صلى الله عليه وسلم، والخروج حق من حقوق أهل السنة والجماعة، فالجماعة هي التي تدير شأنها العام وقد أُستلب شأنها العام في كثير من الدول العربية والإسلامية منذ عدة عقود، وخرج الناس يريد استعادة إدارة شأنهم العام فهم ليسوا عبيدا ولكنهم أحرار ولا يرثون ولا يورثون. وفي هذه الجمهوريات ارتكبت في حقهم هذه المحرمات الثلاث ليسن الآن فقط بل طوال عقود، وبعد ذلك نقول إن خروجهم صدام وإن خروجهم ليس خروج فئة معينة، بل خروج أكثرية كثرة كاثرة من هذه الشعوب هذه هي الجماعة (عثمان عثمان، ٢٠١١).

فى هذا السياق يمكن تفسير الثورة فى تونس، وفى مصر، وفى ليبيا، وفى اليمن، بأنها عدم رغبة المواطنين فى استمرار حكام هذه الدول السالفة، خاصة وقد أفرطوا فى استخدام القوة ضد مواطنيهم وبالتالى وجب خلعهم.

الخاتمة:

مما سبق يتضح أن للدين أهمية فى كافة المجتمعات، وبدأ الحديث عن أن القرن الحادى والعشرين قرن ديني بامتياز، في ضوء ظاهرة الانبعاث الديني من جديد، واستخدام الدين من قبل كافة الاطراف، سواء الدولة

(السلطة الحاكمة) أو القوى الاجتماعية الأخرى. سواء في تبرير الطاعة للحاكم أو للدفع بالثورة ضده، وأن كافة الأنظمة العربية تحرص على استخدام الدين الإسلامي– على أساس كونه الدين الرسمي للدولة– من أجل الحفاظ على بقاءها.

من هنا يبدو أن ثمة حاجة إلى آليات لضبط استخدام الدين فى الحياة السياسية، وفى هذا الإطار نعرض لرؤيتين مختلفتين: الأولى، رؤية مؤسسة راند الامريكية للابحاث. والثانية، رؤية الدكتور عبد الحميد أبو سليمان.

أولاً: رؤية مؤسسة راند (abd El-Khabeer Atta, 2009) و (Cheryl Benard, 2001):

تنطلق رؤية مؤسسة راند من أن الإسلام يعاني من أزمة نابعة من وجود أكثر من رأى قد تتعارض فى كثير من الاحيان. ومن أن الولايات المتحدة والعالم المتمدن بحاجة إلى عالم اسلامى يتسم بالديمقراطية، والقابلية للنمو، وبالاستقرار السياسي، والتقدم الاجتماعى، وباحترام القوانين ومعايير السلوك الدولى.

وعلى هذا الأساس قسم Cheryl Benard المسلمين إلى أربعة أقسام:

١– الأصوليون: يرفضون الديمقراطية والثقافة الغربية، ويريدون تطبيق رؤيتهم للقانون الإسلامي.

٢– التقليديون: يسعون لتأسيس مجتمع محافظ، بعيد عن الحداثة، والتجديد.

٣– الحداثيون: يسعون إلى تأسيس عالم اسلامي مندمج داخل الحداثة العالمية، بما يتماشي مع ظروف العصر.

٤– العلمانيون: يرون أن الدين يقتصر على المجال الخاص بين المواطنين وربهم، ولا يتعدى ذلك للمجال العام، على غرار الدول الغربية التى فصلت بين الدين والدولة.

وهكذا يبدو الاصوليون والتقليديون أبعد عن التوجه الغربي، ومصالحه. فيما يبدو الحداثيون، والعلمانيون أقرب إلى الغرب من حيث قيمه وسياساته.

ومن ثم يتم التعامل الغربي مع الاسلاميين حسب تصنيفهم السابق. ويتركز حول تأييد الحداثيين، ودعم التقليديين ضد الاصوليين، ومواجهة ومعارضة الاصوليين، واخيرا التأييد الانتقالى للعلمانيين.

أ– **تأييد الحداثيين:** عبر التركيز على العديد من الآليات، لعل أبرزها:

أ– القيام بنشر وتوزيع اعمالهم باسعار مدعمة.

ب–تشجيعهم على مخاطبة الجماهير والشباب والكتابة إليهم.

ج- تقديم آرائهم في مناهج التعليم الإسلامي.

د- منحهم منبرا جماهيريا يعبرون من خلاله عن وجهات نظرهم.

هـ-وضع العلمانية فى اتجاه معاكس للحداثة حتى لا يؤثر بالسلب على الشباب المسلم.

و- المساعدة فى تنمية المنظمات المدنية المستقلة؛ من اجل الترويج للثقافة المدنية، وتوفير مساحة للمواطنين العاديين لتثقيف أنفسهم فيما يخص العملية السياسية، وتدريبهم على التعبير عن آرائهم.

ب-دعم التقليديين ضد الاصوليين: عبر العديد من الآليات لعل اهمها:

- نشر وترويج النقد التقليدي للعنف والتشدد الإسلامي، وتغذية نقاط الاختلاف بين التقليديين والاصوليين.
- العمل على عدم انجاح أى فرصة للتقارب بين التقليديين والاصوليين.
- تعزيز التقارب بين الحداثيين والتقليديين القريبين من الفكر الحداثى.
- تعزيز التواجد الحداثى فى المؤسسات التقليدية.
- تدريب وتثقيف الحداثيين لجعلهم أكثر دراية فى مجادلة الاصوليين.
- العمل على تقسيم التقليديين والتمييز فيما بينهم من خلال دفع فئة لتبنى افكار المدرسة الحنفية، والعمل على اضعاف التوجه الوهابي.
- تأييد الاتجاه الصوفى والعمل على نشر منهجه، والدعوة إليه.

ج- مواجهة ومعارضة الاصوليين: تتم هذه العملية عبر الآليات الآتية:

- العمل على دحض نظريتهم حول الاسلام، واظهار عدم دقتها وصحتها.
- اظهار اتصالهم وعلاقتهم بالجماعات غير القانونية.
- إذاعة عواقب اعمالهم.
- الإلحاح المستمر على عدم قدرتهم على الحكم، وعدم وجود رؤية لتنمية حقيقية للمجتمع.
- تجنب اى احترام او تقدير لاعمالهم العنيفة، ووصفهم بالجبناء والمخبولين.
- دفع الصحفيين لتعقبهم فيما يخصهم عبر التركيز على قضايا فسادهم، ونفاقهم، وسوء ادبهم؛ من اجل تشويههم.

د- **التأييد الانتقالى للعلمانيين:** عبر ما يلي من آليات:

– تأييد العلمانيين ضد الاصوليين، والعمل على عدم انجاح اى تحالف علمانى مع القوى المعارضة للولايات المتحدة سواء على الارضية الوطنية أو اليسارية.

– العمل على تعزيز فكرة فصل الدين عن الدولة فى الاسلام، والتأكيد على عدم تضرر الاسلام من هذا الفصل.

وفى كافة المسارات الأربعة السابقة يجب عدم اغفال الوعي الكامل بالثقل النسبي لقضايا بعينها، وأدراك الآثار المترتبة على التنسيق بين الولايات المتحدة والنشطاء الاسلاميين سواء الحاليين أو المرتقبين.

ومن الملاحظ ان هذه الرؤية صراعية تركز على تفتيت الاسلاميين والعمل على تثبيط أى تنسيق او تحالف فيما بينهم؛ وصولا فى النهاية لدعم العلمانيين المؤيدين لوجهة النظر الغربية، ورفض العلمانيين الوطنيين او اليساريين. وبالتالى التركيز على التيار او الفئة المؤيدة للمصالح الامريكية فى الاساس.

ثانياً: رؤية الدكتور عبد الحميد أبو سليمان:

تنطلق رؤية الدكتور عبد الحميد أبو سليمان من التلازم بين الفساد والاستبداد، وأن الاستبداد يوظف الدين والقداسة السياسية فى خدمة المصالح الخاصة، وانتهاك المصالح العامة وحرماتها.

ويري أن الخروج من هذا التلازم يتم عبر الآليات التالية (عبد الحميد أبو سليمان،٢٠١١: ١١– ١٠٥):

أ- استقلال دور التربية والتعليم والدعوة، واقامة مؤسسة أو مؤسسات مستقلة خاصة بها، واسناد امرها إلى الامة، وتمكين هذه المؤسسة أو المؤسسات لبناء شخصية المسلم ووجدانه، وتنقية ثقافته.

ب- تفعيل دور الاسرة والوالدين فى بناء وعى كوادر الامة وسلامة وجدانها.

ج- تفعيل رؤي الاسلام الاقتصادى فى الحفاظ على موارد الامة وثرواتها، وعدم تركها غنيمة لاصحاب السطوة والسلطة؛ حتى لا يستعبدوا ارادة الامة بها.

د- فصل الدين عن مؤسسات الحكم وخاصة السلطات التنفيذية، بمعنى آخر فصل رجال السلطة التنفيذية عن الاساءة للدين والقيم المقدسة، تهميشا أو توظيفا وتشويها له.

هـ- العمل على توعية الامة باهمية المؤسسات فى التشريع والتنفيذ والمحاسبة والمراقبة، وفى التربية، وفى شئون الثروة والموارد والمال، وفى شئون الاعلام.

و-تحديد السن الذي يؤهل المواطن للاسهام فى صنع القرارات السياسية والتشريعية، واختيار القيادات، ولا سيما حق التصويت والترشيح. وهذا التحديد حسب كل شعب ودولة مسلمة. ولكنه يرى أن خفض سن التصويت السياسي إلى الواحد والعشرين عاما، ليس فى صالح الأمة ولا مصالح المجتمع ككل.

وبعد عرض الرؤيتان السابقتان، وما قدم فيهما من أفكار، فإن هذه الدراسة توصي بضرورة استقلالية المؤسسات الدينية الرسمية بعيداً عن هيمنة السلطات الحاكمة، وبما يمكنها من القيام بواجباتها تجاه المجتمعات والشعوب- وكما كان عهد الخلفاء الراشدين- وأن توضع شروط الحياد والاستقلال وعدم الانتماء لأي فصيل سياسي وعدم تقاضي أي رواتب أو مزايا من السلطات الحاكمة للمنتمين لهذه المؤسسات.

قائمة المراجع:

- أبو العلا، هويدا، (٢٠٠٧)، **دور الدين في السياسة الخارجية مع التطبيق على السعودية وتركيا**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة حلوان.
- أبو سليمان، عبد الحميد، (٢٠١١)، **إشكالية الاستبداد والفساد فى الفكر والتاريخ السياسي الإسلامي**، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- أبو غدير، محمد، (٢٠٠٠)، **الصراع الديني العلماني داخل الجيش الاسرائيلي**، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية.
- أبو اللوز، عبد الحكيم، "العلاقة بين الدين والسياسة: التراث النظري"، ٧ سبتمبر ٢٠١٠، ومتاح على الرابط التالي: http://elaph.com/Web/opinion/2010/9/594642.html
- البحيري، أحمد، (١ نوفمبر ٢٠١١)، "وثيقة جديدة للأزهر تدين قمع الحكام للشعوب العربية"، جريدة المصري.
- البربر، حسين، (٢٤ نوفمبر ٢٠١١)، " **توجيهات الكنيسة فى الانتخابات** "، جريدة الوفد.
- الراشد، عبد الرحمن، "إستخدام الدين في السياسة"، جريدة الشرق الأوسط، ٥ أكتوبر ٢٠١١، ومتاح على الرابط التالي: http://archive.aawsat.com/leader.asp?issueno=11999&article=643582#.Wx44P9IzbIU
- توفيق، حسنين، (٢٠٠١)، "**الإسلام والسياسة (فى الوطن العربي) خلال القرن العشرين**"، فى: الأمة فى قرن، عدد خاص من أمتى فى العالم، الكتاب الرابع، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- جابوريو، مارك، (١٩٩١)، "**الدور السياسي للإسلام في باكستان**"، **فى:** أولفييه كاريه، السياسة المعاصرة فى عالم اليوم: الإسلام والدولة، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة.
- جانسماير، مارك جوير، (١٩٩٥)، **الحرب الباردة الجديدة: القومية الدينية تواجه الدولة العلمانية**، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة، ع ٨٢٢.

- جرجس، فواز، (١٩٩٧)، "الأمريكيون والاسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية فى صنع السياسة الخارجية الأمريكية"، المستقبل العربي، ع ٢١٧، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- جعفر، هشام، (٢٠٠٤)، "**الاسلاميون وتحديات بناء تيار ديمقراطى**"، فى: د.عمرو الشوبكى (محررا)، **اسلاميون وديمقراطيون: اشكالية بناء تيار اسلامى ديمقراطى**، القاهرة: مؤسسة الأهرام.
- جيرنر، ديبورا ج. (تحرير)، (٢٠٠٣)، **الشرق الأوسط المعاصر محاولة للفهم**، ترجمة أحمد عبد الحميد، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- حسن، أحمد، (٢٠١٠)، **تأثير الاعلام السياسي الدولى على الرأى العام فى مصر بالتطبيق على دور قناة الجزيرة الاخبارية ٢٠٠٦– ٢٠٠٩**، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة حلوان.
- حسنين، صبري، " **الربط بين الانتخابات البرلمانية والدين امر فى غاية الخطورة**"، **٤ ديسمبر ٢٠١١، متاح على الرابط التالي،**

http://www.light-dark.net/vb/showthread.php?p=16531#post16531

- زكريا، أبو الحسين، (د. ت)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، ج٢.
- سعدي، محمد، (٢٠٠٦)، **مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام**، سلسلة اطروحات الدكتوراه، رقم (٥٨)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- سعيد، إدوارد، (١٧ فبراير ١٩٩٥)، "من له الحق فى تعريف الحضارات قبل التحدث عن صراعها؟"، جريدة الشرق الاوسط.
- سليم، محمد، (١٩٩٨)، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية، جامعة القاهرة.
- صالح، أماني، وعطا، عبد الخبير (٢٠٠٨)، **العلاقات الدولية: البعد الدينى والحضاري**، دمشق: دار الفكر.
- صقر، عبد العزيز، (١٩٨٩)، **دور الدين في الحياة السياسية فى الدول القومية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الإسكندرية: كلية التجارة.
- ضريف، محمد، (١٩٩٢)، **الاسلام السياسي في الوطن العربي**، الرباط: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي.
- عبد الملاك، جون، "**تصريحات البدوي تثير الارتباك بالكنيسة.. والبابا يكلف بيشوي بإدارة ملف الانتخابات لإبعاد الهجوم عنه**"، ٦ ديسمبر ٢٠١١، متاح على الرابط التالي،

http://0soldiers0.wordpress.com/2011/12/06/1-210

- عثمان، عثمان، "**الثورة فتنة أم رحمة: الخلاف بين فقهاء الثورة وفقهاء السلطة**"، ديسمبر ٢٠١١، **متاح على الرابط التالي،**

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F9612B45-6D00-45CB-A947-FC455DE52025.htm

- عواد، يوسف، (٢٠٠٧)، "**التسامح ما بين الدين والسياسة**"، **فى: د.رفيق المصري (محررا)، الدين والسياسة والديمقراطية**، فلسطين: مركز حقوق الانسان والمشاركة الديمقراطية.
- غيرودون، فيرجيني، "**عدم التسامح حيال المسلمين في أوربا**"، **متاح على الرابط التالي**،

http://www.hollanda.info/intolerance-against-muslims-in europe1805111/

- ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان، " **التسامح بين الاخلاق والدين**"، أكتوبر ٢٠١٠، **متاح على الرابط التالي**،

http://www.maatpeace.org/node/704

- ملكين، يعقوب، (٢٠٠٣)، **اليهودية العلمانية**، ترجمة وتعليق: د.أحمد راوى، القاهرة: مركز الدراسات الشرقية، سلسلة الدراسات الدينية والتاريخية.
- المنوفي، كمال، وعوض، جابر، ومتكيس، هدى (تحرير)، (٢٠٠٦)، **الأطلس الماليزي**، القاهرة: جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية.
- المودودي، أبو الأعلى، (١٩٩٣)، **المصطلحات الأربعة فى القرآن**، الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع.
- نيكسون، ريتشارد، (١٩٩٢)، **أمريكا والفرصة التاريخية**، ترجمة محمد زكريا اسماعيل، بيروت: دار بيسان.
- نيوز، نبأ، "**مفتى السعودية يحرم المظاهرات ويعدها مصدرا لتفكيك الأمة**"، **مارس ٢٠٠٩، متاح على الرابط التالي**،

http://www.nabanews.net/2009/33989.html

- هاليداي، فريد، (١٩٩٧)، الاسلام والغرب: خرافة المواجهة- الدين والسياسة فى الشرق الاوسط، ترجمة عبد الإله النعيمي، بيروت: دار السامي.
- **الهرماسي، عبد اللطيف، (١٩٩٩)**، "الحركات الاسلامية فى المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن"، فى: مجموعة باحثين، الحركات الاسلامية والديمقراطية: دراسات فى الفكر والممارسة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- Atta, Pro. Dr. abd El-Khabeer, **(2009), Readings in Political Science**, Assiut: Faculty of Commerce Assiut Univ.

Benard, Cheryl, "**Civil Democratic Islam: Partners, Resources, and Strategies**", 2001, available at:

www.Rand.org

****